تحت مظلة «كويت إكسبو 2018» فبراير المقبل

الرشدان: «الكويتية للاستثمار» تستعد لتنظيم معرض «الصناع العالمي»

طلال الرشدان

شعار معرض الصناع العالمي

- المعرض يشهد توسعات كبرى وباب التسجيل مفتوح للصناع على تطبيق Makerfaire Kuwait

أفادت الشركة الكويتية للاستثمار أنها تعتزم تنظيم وإقامة معرض الصناع العالمي Maker Faire للعام الثاني على التوالي خلال شهر فبراير 2018 بعد أن حقق المعرض نجاحا منقطع النظير في دورته الأولى العام الماضي تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

وبهذه المناسبة قال مدير أول العلاقات العامة والإعلام في الشركة الكويتية للاستثمار طلال الرشدان، أن المعرض ينطلق في دورته الثانية العام المقبل تحت مظلة معرض الكويت التجاري الدولي «كويت اكسبو 2018» المقرر بدء فعالياته 6 فبراير المقبل لمدة 5 أيام، لافتا إلى أن تنظيم المعرض تحت مظلة «كويت اكسبو» يعد إضافة حقيقية تسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي للبلاد من خلال نخبة من الشركات المحلية والإقليمية والعالمية المشاركة في هذا الحدث التجاري الكبير، الأمر الذي يؤكد ريادة الشركة الكويتية للاستثمار مجتمعيا واقتصاديا للمساهمة في نماء وتطور بلادنا الحبيبة.

وأوضح الرشدان في تصريح صحافي، أن «Maker Faire- 2018 سيكون مختلفا عن العام الماضي، حيث سيتضمن كثيرا من الفعاليات والبرامج، فضلا عن التوسعات التي سيشهدها وزيادة الأعداد المشاركة من الصناع أصحاب المشاريع المختلفة في كافة المجالات من داخل وخارج دولة الكويت، علما انه تم فتح باب التسجيل للصناع الراغبين بالاشتراك عن طريق تحميل المشروع على التطبيق التالي: «Makerfaire Kuwait».

واشار إلى أن «ميكرفير- الكويت» يعد من أهم المعارض الهادفة التي اقيمت في عام 2018 وهو من أهم مبادرات الشركة الكويتية للاستثمار التي تهدف من خلاله إلى دعم قطاع عريض من الشباب أصحاب الأفكار الصناعية في مجالات متنوعة، لذا سعت الشركة إلى تنظيمه في دولة الكويت قادما من الولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف أن بعض المسؤولين في الجهاز الحكومي اعتبر Maker Fair بمثابة حجر الأساس لتعزيز شعار «صنع في الكويت» من خلال تبني صناعات كويتية خالصة أضاء عليها معرض العام الماضي مما دفع بالشركة الأميركية صاحبة الترخيص إلى تبني بعض مشاريع الصناع التي شاركت العام الماضي من بينها جهاز طبي متخصص لمرضى السكري قام على ابتكاره عدد من طلبة كلية العلوم.

وتوقع الرشدان أن يشارك في رعاية المعرض العديد من مؤسسات وشركات القطاعين العام والخاص، لاسيما بعد أن حقق العام الماضي نجاحا لافتا شهد له الجميع، وكان في مقدمة هذه المؤسسات بنك الكويت الوطني ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي ووزارة الدولة لشؤون الشباب وشركة كامكو للاستثمار وغيرها من المؤسسات والشركات الوطنية الداعمة للنشاط الصناعي والمجتمعي عموما.

وذكر الرشدان أن تنظيم الشركة الكويتية للاستثمار للمعرض يأتي ضمن حزمة من المبادرات التي تحرص عليها الشركة سنويا في إطار دعم وتعزيز برنامج المسؤولية الإجتماعية، حيث تعد الشركة واحدة من رواد النشاط الاجتماعي والخيري في دولة الكويت على امتداد أكثر من 50 عاما.

وأوضح أن معرض الصناع Maker Faire يهدف إلى عرض الأفكار من جميع المجالات الحرفية والتكنولوجية، إذ أن المعرض يعمل على تشجيع فكرة التصنيع لدى جميع أفراد المجتمع، حيث تطمح من طرحنا لفكرة المعرض على جعله من أكبر الفرص الداعمة للمشاريع الصغيرة الكويتية والعربية، خصوصا وأنه يتيح للصناع فرصة عرض منتجاتهم ومشاريعهم أمام الجمهور بشكل مباشر ويتم تقييمها من خلال لجنة فنية تنتقي أهم 20 مشروعا مشاركا بالمعرض.

منحة كويتية تحل أزمة صفقة جنرال إلكتريك وسكك حديد مصر

وافق رئيس مجلس الوزراء، المهندس شريف إسماعيل، على تخصيص ٢١ مليون دينار، منحة كويتية، مقدمة إلى الهيئة العامة لسكك حديد مصر، لتوفير نصيب الحكومة لتمويل الصفقة الموقعة بين وزارة النقل وشركة جنرال إلكتريك الأمريكية، لتصنيع ١٠٠ جرار، تصل قيمتها إلى ٥٧٥ مليون دولار.

وتنص الاتفاقية على تحمل الحكومة المصرية ١٥% من قيمة القرض، البالغة قيمته ٨٦ مليون دولار، وأن تتولى الشركة الأمريكية صيانة ٨١ جرارا أخرى، سبق أن اشترتها مصر منذ سنوات.

وقال وزير النقل، هشام عرفات إن البدء في تصنيع الجرارات الجديدة كان متوقفا على توفير الجزء المحلي من القرض، مشيرا إلى أن رئيس مجلس الوزراء وافق- بعد عرض الأمر عليه من جانب الوزارة- على توفير التمويل من المنحة الكويتية، وأمر وزارتي التعاون الدولي والاستثمار، والمالية، باتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد.

وأضاف أن وزيرة التعاون الدولي، الدكتورة سحر نصر، تقوم حالياً بإجراءات التحويل مع الجانب الكويتي، ما يعكس تكاتف الحكومة والتنسيق المشترك بين الوزارات لحل المشكلات التي تواجهها.

وتابع عرفات، أن المنحة الكويتية ستمول صيانة الجرارات الحالية، لحين البدء في تصنيع الجرارات الجديدة، والمخطط أن يتم تصنيع نصف عددها في مصر، وأن مجلس النواب أبدى تفهمه الشديد للإجراءات الإصلاحية التي تقوم بها الوزارة في مرفق السكك الحديدية، وهو ما ظهر في تعديل فقرتين بالقانون المنظم للهيئة، ما يسمح لقطاعي الأعمال العام والخاص بإنشاء وتشغيل خطوط جديدة وصيانة الورش.

وأشار الوزير إلى أنه يدرس إنشاء إدارة خاصة بنظام المشاركة الجديد بين الوزارة، ممثلة في الهيئة، والقطاع الخاص.

وأوضح أن القطاع الخاص سيدخل في مجال الورش وصيانة الوحدات المتحركة، وسيتم تأجيل دخوله في التشغيل إلى ما بعد الانتهاء من تجديد البنية التحتية للسكك الحديدية.

أسهم ألمانيا تحقق رقماً تاريخياً للمرة الأولى منذ 30 عاماً

تخطى مؤشر «داكس» القياسي للأسهم الألمانية الخميس الماضي ، حاجز 13 الف نقطة للمرة الأولى في تاريخه البالغ 30 عاما، في الوقت الذي تواصل فيه أسعار مغرية نسبيا وتفاؤل بشأن نمو الاقتصاد العالمي اجتذاب المستثمرين.

وصعد «داكس» 0.2% إلى 13002 نقطة قبل أن ينهي التعاملات مرتفعا 0.09% عند 12982.89 نقطة، في حين أغلق مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي على ارتفاع طفيف.

ويزخر «داكس» بأسهم شركات التصدير وهو الأكبر في منطقة اليورو بقيمة سوقية تبلغ 1.2 تريليون يورو.

وبلغت مكاسب المؤشر الألماني 13% منذ بداية العام، ويتجه صوب تحقيق مكاسب للعام السادس على التوالي، في الوقت الذي تتلقى فيه الأسهم في المنطقة دعما من سياسات نقدية توسعية ودلائل على استمرار أرباح قوية للشركات.

وتلقت الأسهم دعماً إضافيا مع تراجع اليورو وانحسار المخاوف من أزمة سياسية كبيرة في إسبانيا، بعد استفتاء في إقليم كتالونيا الغني لم تعترف السلطات بشرعيته.

وتصدرت شركة «لوفتهانزا» قائمة الشركات الرابحة على مؤشر «داكس»، وأغلق سهمها مرتفعا 2.3%.

وعززت الشركة موقعها كأكبر شركة طيران في ألمانيا من خلال توقيع اتفاق بقيمة 210 ملايين يورو لشراء أجزاء كبيرة من «إير برلين» المفلسة.

وارتفعت أسهم «إيزي جيت» وهي شركة طيران أخرى كانت تجري مفاوضات لشراء أصول من «إير برلين»، 2.5%.

وفي بورصة لندن انهى مؤشر «فايننشال تايمز» البريطاني الجلسة عند مستوى قياسي مرتفع مع صعوده 0.3%، حيث تلقى دعما من انخفاض الجنيه الاسترليني في وقت سابق من الجلسة، بعد أن قال ميشيل بارنييه كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي إن محادثات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وصلت إلى طريق مسدود. وأغلق مؤشر «كاك» الفرنسي منخفضا 0.03%.

مصر تتسلم مليارى دولار من صندوق النقد الشهر المقبل

أعلنت الحكومة المصرية، أنها سوف تتسلم شريحة من صندوق النقد الدولي خلال الشهر المقبل بقيمة ملياري دولار.

يأتي ذلك في إطار قرض حصلت عليه مصر من الصندوق بقيمة 12 مليار دولار، موزعة على ثلاث سنوات، وذلك من خلال برنامج إصلاحي يشرف عليه صندوق النقد والبنك الدوليين.

وتوقع وزير المالية المصري، عمرو الجارحي، حصول بلاده على شريحة بقيمة ملياري دولار من صندوق النقد الدولي، بعد المراجعة القادمة من الصندوق، والتي سوف تكون في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر الجاري أو الأسبوع الأول من شهر نوفمبر المقبل.

وأوضح أن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري مع صندوق النقد الدولي، يعد ثاني أكبر برنامج للصندوق في الوقت الحالي، لافتا إلى أن الشريحة الخاصة بالقرض يتم الموافقة عليها وفقا لما يسمى بالمراجعات الدورية، حيث يتواجد وفد من الصندوق كل ستة أشهر لمراجعة أداء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، ومع الانتهاء من المراجعة بنجاح يتم صرف الشريحة الخاصة بالقرض، وحتى الآن تم صرف 4 مليارات دولار من قرض صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي

وقال وزير المالية المصري إن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بعد الأساس، وليس صرف شرائح التمويل، لأن البرنامج يتعلق بملفات وموضوعات تم إهمالها لفترات طويلة، وفي الوقت الحالي يتم التعامل مع كافة الملفات الصعبة.

وأشار إلى أن هناك صعوبات في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، لكن هناك وعي من المواطنين بضرورة الإصلاح ورغبة في إحداث التغيير ووضع مصر على المسار السليم في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية.

ولفت إلى أن الحكومة تدفع ببرامج حماية اجتماعية جيدة، وهو ما ظهر بوضوح في موازنة 2017 / 2018، حيث تمت مضاعفة المبالغ المخصصة لبرامج الحماية الاجتماعية سواء دعم التموين أو الدعم النقدي لبرنامج تكافل وكرامة والخصم الضريبي على الدخل.

وأوضح أن السياسة الضريبية المعمول بها حاليا في مصر هي سياسة مستقرة إلى حد كبير، حيث تم تطبيق قانون القيمة المضافة وهو تطوير لقانون المبيعات المطبق منذ التسعينيات.

وفيما يتعلق بالفجوة الضريبية والقدرة على التحصيل، أشار الجارحي إلى أن ذلك يتم قياسه بالدول التي لديها نفس الإمكانيات والظروف، وأن مصر كدولة كانت الإيرادات الضريبية فيها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لا تتخطى 12% و 12.5%، وهذا رقم هزيل للغاية مقارنة بالدول التي تصل نسبة الحصيلة الضريبية بها إلى 17% و 19% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتوقع الجارحي أن تصل الحصيلة الضريبية إلى ما بين 13.5% و14% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن الخطة تتجه لزيادة النسبة بمقدار 1% لكل عام، وهي نفس النسبة التي إذا تحققت يتم على أساسها خفض العجز بنفس النسبة.

وتابع: «مازلنا ندرس مع البنوك إصدار سندات دولية جديدة، وقد طرحنا خلال يناير الماضي سندات بقيمة 4 مليارات دولار، وفي مايو الماضي طرحنا سندات أخرى بقيمة 3 مليارات دولار».

وبين الجارحي أن حجم الفجوة التمويلية الحالية تتراوح بين 11 و 12 مليار دولار، مقسمة إلى ما تحصل عليه من صندوق النقد والبنك الدوليين وبنك التنمية الإفريقي ومجموعة السبع.

واردات الصين تفوق التوقعات وسط أداء اقتصادي قوي

تسارع نمو واردات الصين وصادراتها في سبتمبر، مما ينبئ بأن ثاني أكبر اقتصاد في العالم مازال ينمو بوتيرة قوية، رغم التوقعات واسعة النطاق بتباطؤه في نهاية المطاف.

وتشير البيانات أيضاً إلى مزيد من التحسن في الاقتصاد العالمي، في ظل تسارع أنشطة الشركات وطلبها على نحو ملحوظ هذا العام في أوروبا والولايات المتحدة.

وستكون الأرقام الباعثة على التفاؤل محل ترحيب ليكين، قبيل مؤتمر الحزب الشيوعي الذي ينعقد مرتين كل عشر سنوات، ومن المتوقع أن يُحكم خلاله الرئيس شي جين بينغ قبضته على السلطة، وأن يضع أولويات الحكومة السياسية والاقتصادية للسنوات الخمس المقبلة.

ونمت الواردات 18.7% 13.5%، ومتسارعة من 13.3% في أغسطس، بحسب ما أظهرته بيانات الجمارك. وفاقت الزيادة حتى أشد التوقعات تفاؤلا في استطلاع آراء المحللين الذي أجرته «رويترز».

وزادت الصادرات 8.1% بينما كانت النسبة المتوقعة أعلى من ذلك عند 8.8%، لكن الزيادة المسجلة هي الأقوى في ثلاثة أشهر، وتتجاوز بكثير مستوى أغسطس البالغ 5.5%.

وقالت بيتي وانج كبيرة اقتصاديي الصين في «إيه. إن-زد»: «زخم النمو مازال قويا للغاية وأفضل من توقعاتنا السابقة».

وبلغ الفائض التجاري الصيني 28.47 مليار دولار، بينما كان التوقع نحو 40 مليار دولار، أما المسجل في أغسطس فكان عند 42 مليار متجاوزة توقعات المحللين التي كانت تنمو نسبته التجاري الصيني مع الولايات المتحدة، وهي مسألة ذات حساسية سياسية، ارتفع إلى مستوى قياسي مسجلا 28.08 مليار دولار من 26.23 مليار في أغسطس.

ونمت الصادرات إلى الولايات المتحدة 13.8% على أساس سنوي من 8.4% في أغسطس، وسجلت مستوى قياسياً عند 40.9 مليار دولار. في المقابل تباطأت الواردات إلى 15.5% من 18.1%.

وقد يؤجج ذلك شكاوى الرئيس الأميركي دونالد ترمب المتكررة من أن التجارة بين البلدين تضر بالاقتصاد الأميركي.

وتراجعت واردات الصين من كوريا الشمالية 37.9% في سبتمبر، عنها قبل عام، مواصلة انخفاضها للشهر السابع على التوالي بينما هبطت الصادرات 6.7%.

ومع الاتحاد الأوروبي، زادت صادرات الصين 10.4% والواردات 30.9%.

272 مليار دولار...ديون رديئة تهدد بنوك أوروبا

تراكمت قروض رديئة بنحو 230 مليار يورو (272 مليار دولار) لدى البنوك الألمانية والفرنسية، وفقا لبيانات تنظيمية مما يبرز مدى مشكلة جرى ربطها عادة بإيطاليا وحدها، لكنها تسبب في الوقت الحالي بواعث قلق في أنحاء أوروبا.

يضع هذا المبلغ إجمالي القروض المتعثرة في أكبر اقتصادين بمنطقة اليورو، فرنسا وألمانيا، عند مستوى يقترب من حجم القروض الإيطالية الرديئة البالغ نحو 260 مليار يورو.

يكشف هذا عن حجم المشكلة الأوروبية رغم أنه من الأسهل للغاية على البنوك في فرنسا وألمانيا التأقلم مع الأمر لأن الديون الرديئة هناك لا تشكل سوى حصة صغيرة من إجمالي الائتمان. وبعد إيطاليا، التي لديها ديون رديئة بقيمة 262 مليار يورو في نهاية مارس آذار، فإن أكبر ديون غير مسددة للثلاثة أشهر تقريبا موجودة في فرنسا وإسبانيا واليونان وألمانيا وهولندا على الترتيب.

وتبلغ الديون الرديئة لدى فرنسا 160 مليار يورو في حين تبلغ 139 مليار يورو لدى إسبانيا و69 مليار يورو لدى ألمانيا.

وواجه البنك المركزي الأوروبي مقاومة عنيفة في البرلمان الأوروبي، لا من قبل المشرعين الإيطاليين فحسب بل أيضا من المشرعين الألمان، في محاولاته لتخليص أوروبا من ديون رديئة بتريليون دولار.

فيات كرايسلر تستدعي 470 ألف سيارة بأنحاء العالم

قالت فيات كرايسلر إنها ستستدعي 470 ألف سيارة من أنحاء العالم، من أجل استبدال مكون قد يعطل عمل وسادة الرأس الفعالة في السيارات في حالة وقوع حادث.

وقالت الشركة الأميركية الإيطالية إنها ليست على دراية بوقوع أي إصابات أو حوادث تتعلق بالاستدعاء. وفتحت الإدارة الوطنية الأميركية للسلامة على الطرق السريعة تحقيقا في القضية في يونيو.

ويغطي الاستدعاء السيارات جيب ليبرتي الرياضية إنتاج 2012 والسيارات كرايسلر 200 ودودج أفنجر المتوسطة الحجم إنتاج عامي 2012و2013.

فيات كرايسلر